وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سلسلة محاضرات مقياس السياسة الخارجية الجزائرية

طلبة السنة الثانية ماستر علاقات دولية

مسؤول المقياس : د. فؤاد جدو

المحاضرة الثامنة : محددات السياسة الخارجية الجزائرية -1-

لكل دولة لها محددات في سياستها الخارجية و لا يمكن ان تكون لهذه السياسة أي فعالية بدون وضع و رسم هذه المحددات التي تسمح لها من رسم استراتيجيات عمل و خطط لتنفيذ سياستها الخارجية و الجزائر ليست استثناء و يمكن ان نحدد محددات السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي :

ا- المحددات السياسية :

تقوم المحددات السياسية على عدة عناصر و أهمها الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري فهي تمثل البعد الذاتي و الاجتماعي للعملية السياسية [1]المتاحة للقائد السياسي كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

كما تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور الافراد في التعامل الخارجيّ ، و يستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية و تراثه الديني ، و يمكن ربط مسالة التدخل في الشؤون الداخلية من طرف الجزائر شيء سلبي بحكم الموروث الذي توارثه الشعب الجزائري من خلال تجربته الاستعمارية .[2]

فالعملية السياسية التي تتم داخل النظام السياسي تعتبر من بين المحددات السياسية التي تؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة لان النظام السياسي عندما يتمتع بقدر كبير من الحرية و الانفتاح و الديمقراطية

---

[1] دالع وهيبة ، مرجع سابق ، ص 118

[2] ميلود بن غربي ، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات الإقليمية و التحديات الوطنية ، الجزائر : مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 ، ص 100

فانه يساهم في بناء سياقات متكاملة و خيارات كبيرة في عملية صنع السياسة الخارجية و في المقابل عندما يكون النظام السياسي في حالة انغلاق و شمولي فان عملية صنع السياسة الخارجية لهذا النظام تكون محدودة الخيارات و البدائل و بالتالي تؤثر في صوابية القرار و فعاليته.

من جهة أخرى فان النظام السياسي القائمة على أسس ديمقراطية كالانتخابات و عدم وجود عنف سياسي او انقلابات سياسية و عسكرية فان هذا النظام يحظى بقابلية لدى المجتمع الدولي مما يمكنه من التفاعل في بيئة سليمة و لها مصداقية و ثقة و قبول لدى الأطراف الأخرى.

و لهذا فمعظم الباحثين و المتخصصين يركزون على المحدد السياسي كمعيار أساسي في بناء السياسة الخارجية لأي دولة لأنه يقوم بصياغة القضايا و المسائل الناجمة عن الازمات و المشكلات و كذا طبيعة هذا النظام في حد ذاته و خصوصيته التي تعمل اما على إيجاد حلول بشكل متروى او بدون عقلانية. [3]

و النظام السياسي في الجزائر عرف جملة من التحولات على الصعيد الهيكلة و الاستقرار خاصة مع الازمة الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات و التضييق الخارجي الذي تم على الجزائر مما وضعها في اطار المدافع دائما عن مواقفها .

لكن نجد هنا ان الثقافة السياسية التي اكتسبها المجتمع الجزائري رغم الحالة التصارعية الا انه بقي يدا واحدة و لم يسمح للأطراف الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية حتى من طرف الاجانب و هذا ما اعطى صلابة للموقف الخارجي الجزائري امام الضغوطات الخارجية و هذا ما ميز المجتمع الجزائري بجميع مكوناته على عكس ما لاحظناه في المجتمعات الأخرى.

إلى جانب ان الأحزاب السياسية في الجزائر ليس لها تأثير كبير بغض النظر عن التجربة التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات و الانفتاح السياسي مع تعديل دستور 1989 الا ان هذه التجربة جعلت الأطراف الفاعلة و المتفاعلة مع الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي لا تذهب بعيدا في عملية التأثير في صنع السياسة الخارجية الجزائرية لتعقيد عملية صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري الا ان موقفها الإيجابي في مسالة عدم التدخل في الشأن الداخلي و كذا المسائل الأساسية كالقضية الصحراوية و الوحدة الوطنية تعتبر خط احمر بالنسبة للأحزاب سواء كانت معارضة او موالية و هذا ما يعزز من دور صانع القرار الخارجي الجزائري .

---

[3] جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، (تر: وليد عبد الحي) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1985 ، ص 110

ب- المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية الأهم في السياسة الخارجية فهي تلعب دورا مهم في ربط الدول بمحيطها الإقليمي و الدولي باعتبار الاقتصاد اهم عامل حيوي يحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن و بالتالي فهو يحدد بشكل أساسي حركية السياسة الخارجية و اتجاهاتها نحو المجتمع الدولي.

فالمحددات الاقتصادية لأي دولة تقوم على العنصر البشري او الموارد البشرية و هي الأهم بحكم ان الانسان هو راس المال الحقيقي لأي دولة و قوتها و الشق الثاني يتمثل في الموارد الطبيعية سواء كانت مواد خام ام موارد اقتصادية مختلفة تمكن من استحداث عملية تنموية مستدامة داخل الدولة و تجعل منها قوة فعلية داخليا و خارجيا و هذا يساهم في رسم السياسات العامة و السياسة الخارجية لأي دولة بشكل مباشر لأنه يجعلها اما مؤثرة في البيئة الدولية بحكم قوة اقتصادها وتجعلها متأثرة و تابعة للتفاعلات الاقتصادية التي تكون بيد الدول الأقوى.

فالجزائر تقوم في الشق الاقتصادي على اقتصاد الطاقة او بمعني اخر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي الا ان الاقتصاد الجزائري اعتمد في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الانفتاح على العالم سياسيا و اقتصاديا بالاعتماد على التنوع في الشركاء بحيث حاول الخروج من الشركاء التقليدين كفرنسا إلى دول أخرى خاصة اسبانيا و الولايات المتحدة الامريكية و الصين و تركيا ، كما لعبت مسالة ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مسالة جوهرية في رسم محددات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التكيف مع هذه الاتفاقيات.

و نجد ان المحدد الاقتصادي مهم في السياسة الخارجية الجزائرية ما نلاحظه من جانب اخر مسالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث لعب الشق الاقتصادي و المحافظة على المصالح الوطنية أهمية كبيرة في الانضمام إلى هذه المنظمة الاقتصادية.

البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية :

تعتمد الجزائر على الطاقة في اقتصادها حيث يمثل النفط 35 بالمئة من الناتج المحلي الخام و 97 بالمئة من الصادرات الجزائرية و بتالي تتوقف عليه كل السياسات الاجتماعية و الاقتصادية لتمويلها إلى جانب انها المصدر الأساسي للعملة الصعبة ،[4] و لهذا فالجزائر تعمل في رسم سياساتها الطاقوية على ضمان استقرار الأسعار في الأسواق العالمية اين تتحرك الجزائر في منظمة الأوبك لضمان استقرار الأسعار

[4] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 119

من خلال تفعيل الدبلوماسية و تقريب وجهات النظر مع الفرقاء و حتى مع الدول المنتجة خارج الأوبك كروسيا.

كما يجعلها عرضت لتأثيرات تقلبات أسعار النفط كحدوث الازمات الاقتصادية كما حدث في الازمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 مما أدى إلى ارتفاع معدلات الديون الخارجية للجزائر إلى حدود 26 مليار دولار و العكس حيث عند ارتفاع الأسعار العالمية بعد 1999 أدى إلى انتعاش الاقتصاد الوطني و تنظيم برامج اقتصادية قوية كبناء السكنات و الطريق السيار و غيرها مما جعل الجزائر محطة اهتمام دولي للاستفادة من هذه المشاريع الضخمة.[5]

كما يمكن ان نقدم مؤشرات اقتصادية حول الجزائر حيث ترتبط الجزائر في تعاملاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي اكثر من الدول المجاورة لها حسب الديوان الوطني للإحصاء حيث تحتل افريقيا اقل من 1 بالمئة مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على 47 بالمئة من التعاملات الاقتصادية مع الجزائر و هذا يؤثر في العلاقات الجزائرية مع شركائها و يمكن ان نلاحظ هذا من خلال المخطط البياني التالي حول التبادلات التجارية بين الجزائر و دول العالم :

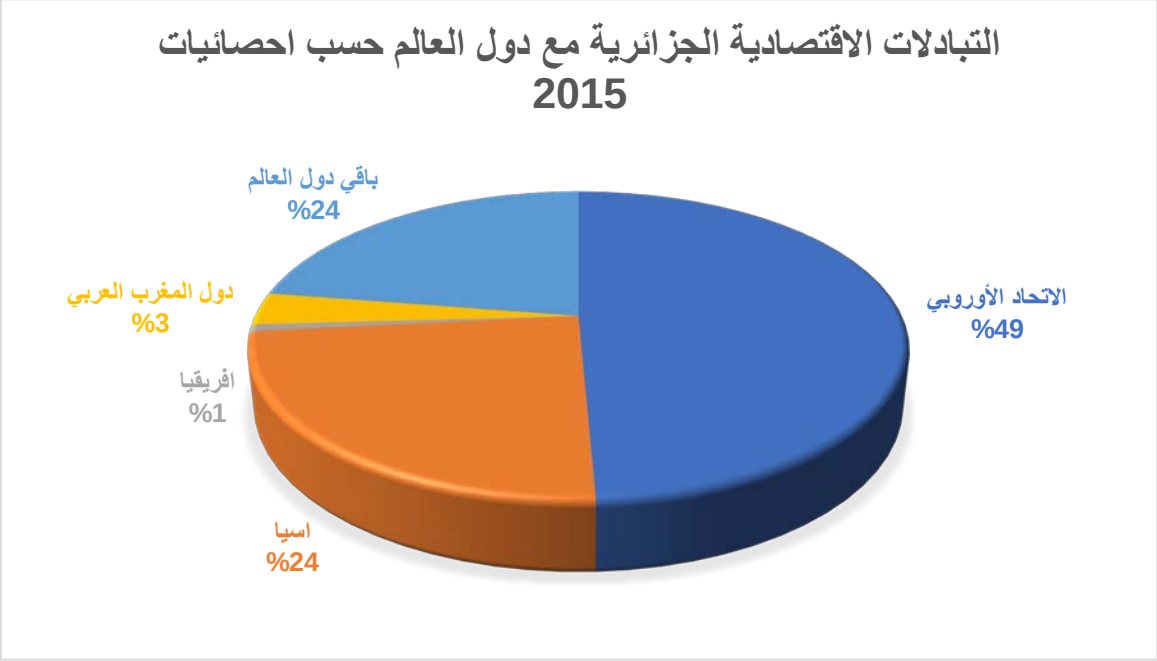

الدائرة النسبية من اعداد الاستاذ و الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نشرة 2016 ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2016 ، ص 60

[5] مرجع نفسه ، ص 120

فبتالي من خلال هذه المؤشرات نجد ان صانع القرار الخارجي يدرك حجم التبادلات الاقتصادية المرتبطة بها الجزائر مع نظرائها خاصة في الضفة الشمالية للمتوسط رغم سيطرة الصين على اكبر حصة من التعاملات الاقتصادية فهي تعتبر اول ممول للجزائر حسب الاحصائيات سنة 2015 إلى 2018 حيث استحوذت الصين 17.4 بالمئة من الواردات الجزائرية ثم فرنسا بنسبة 15.9 بالمئة في المقابل نجد اسبانيا تمثل اول زبون للجزائر بنسبة 17.2 بالمئة .[6]

اما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فنجده موزع كما يلي حسب الجدول التالي وفقا لإحصائيات 2015 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات :

طبيعة النشاط	الإدارة	فلاحة	الخدمات	التربية الوطنية	الصناعة	الصحة	الحرف
النسبة المئوية	% 58.9	1.6 %	12.5 %	16.5 %	0.9 %	4.9 %	0.7 %

الجدول من اعداد الاستاذ و الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات (مرجع سابق) .

فحسب هذه المؤشرات فان الاقتصاد الوطني مرتبط بقطاعات غير إنتاجية تتمثل في الأساس بالقطاع الإداري الذي يوظف اكثر من نصف اليد العاملة إلى جانب التربية الوطنية في حين الحرف و الصناعة و الفلاحة لا تستقطب اكثر من 2 بالمئة مما يعطي مؤشرات امام صانع القرار بضرورة التوزان الاقتصادي و كذا مواجهة انعكاسات هذا الوضع مع نسب البطالة و تزايد معضلة الهجرة غير الشرعية .

فرغم الوضع الاقتصادي الخاص بالدين الخارجي الذي بلغ سنة 2015 حوالي 3 مليار دولار[7] و تراجع أسعار النفط منذ 2014 فإننا نجد سياسة التقشف أدت إلى تراجع في برامج عديدة اثرت بشكل أساسي حول نسبة النمو و تقديم تقارير دولية و إعادة تقييم العلاقات بين الجزائر و شركائها خاصة الاتحاد الأوربي.

و نجد أيضا ان الحالة الاقتصادية العامة للجزائر مرتبطة بسعر البترول في الأسواق العالمية فمع تراجع سعر البترول في السنوات الأخيرة اثر هذا على الاقتصاد الوطني و الذي اثر أيضا على السياسات العامة للبلاد و منها السياسة الخارجية التي دخلت في رحلات مارطونية من اجل التنسيق بين الدول المنتجة

---

[6] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نشرة 2016 ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2016 ، ص 62

[7] الديوان الوطني للاحصائيات ، مرجع سابق، ص 69

للنفط داخل منظمة الأوبك و خارجها من خلال تنظيم قمة الجزائر التي جمعت الدول المنتجة و الخروج باتفاق مبدئ و هو خفض الإنتاج خاصة في ظل الصراع بين ايران و السعودية و التي تدخلت الجزائر للتوسط و حل هذا الخلاف للحفاظ على المصالح الوطنية و بتالي نجد ان المحدد الاقتصادي له أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية .